

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٧٣

الخميس، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنثي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2017/469)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1717142 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

الإعراب عن التعاطف مع ضحايا الإرهاب في كابل

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تعازي القلبية في الخسائر في الأرواح التي وقعت في الهجوم الذي حدث اليوم في كابل. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن في الإعراب عن إدانتنا لهذه الأعمال، وتعازينا لأسر الضحايا، وتمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحى، وعن تضامننا مع شعب وحكومة أفغانستان.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/469)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/469، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى على إتاحة هذه الفرصة لأوافيكم بمعلومات عن تنفيذ القرار ٢١١٨

(٢٠١٣)، بخصوص القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وكما فعلنا سابقاً، سأحيطهم علماً أيضاً بآخر المستجدات عن أنشطة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وسيشاركني السيد موليه، رئيس فريق قيادة الآلية المشتركة، في الإحاطة الإعلامية الشهر المقبل.

أنتقل أولاً إلى التقدم المحرز في ما يتصل بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية المعلنة في سورية. منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.7946)، تمكنت من الاجتماع شخصياً مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمناقشة المسائل ذات الصلة بهذا الملف ومواصلة المشاركة الطيبة والبناءة التي أنشئت. وبالإضافة إلى ذلك تحدث المدير العام، السيد موليه، هاتفياً بالأمس تحضيراً للإحاطة.

كما تواصلت مع البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة والتقيت حتى الآن بمعظم أعضاء مجلس الأمن. وقد أتاحت لي جميع هذه المناقشات تعميق فهمي لهذا الملف المعقد والصعب.

ورغم قلة المستجدات منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة في ٢٣ أيار/مايو، حدثت تغييرات صغيرة ويسرني أن أشير إلى إحراز بعض التقدم. وقد أشار الأمين العام في رسالته الأخيرة إلى الحالة التي لم تتغير بخصوص ما تبقى من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المعلنة. وكما يتذكر الأعضاء، لا تزال هناك حظيرة يتعين تدميرها ولا يزال يتعين على الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التحقق من حالة اثنين من المرافق الثابتة فوق الأرض. وكان السبب في عدم إحراز تقدم في هذا الصدد هو الحالة الأمنية السائدة، التي تحول دون الوصول الآمن إلى هذه المواقع. وفي ٦ حزيران/يونيه، تم تدمير حظيرة الطائرات المتبقية. وتمت مراقبة تدميرها من قبل فريق منظمة

حظر الأسلحة الكيميائية. وحتى الآن، لا يوجد تغيير في عدم الوصول الآمن إلى موقع المرفقين الثابتين فوق الأرض.

كما أن المسائل القديمة المتصلة بإعلان سورية والتعديلات اللاحقة عليه ما زالت قائمة أيضاً. وتستمر الخطط لجولة رابعة من المشاورات الرفيعة المستوى، ولكن لم تحدد بعد أي تواريخ جديدة. جرت آخر هذه المشاورات قبل عام، في حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويواصل الأمين العام الحث على التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل هذه المسائل حتى يتسنى للمنظمة أن تكون في وضع يمكنها من التحقق من أن الأنشطة تتفق مع التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومتسقة مع المعلومات المقدمة في الإعلانات. وهذا بدوره سيشجع للمجتمع الدولي ثقة كاملة في الأمر نفسه.

بتعيين السيدة جودي تشنغ -هوبكنز يكتمل الآن فريق قيادة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وكان للسيدة تشنغ-هوبكنز حياة مهنية حافلة ومشرفة في الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل مؤخرًا كرئيسة مكتب دعم بناء السلام. وستنضم إلي السيد موليه والسيد ستيفان موغل وستقوم بإسداء المشورة إلى الفريق بشأن المسائل السياسية.

وكما ذكر في آخر رسالة للأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2017/469) عقب تقييم تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، شرعت الآلية في إجراء تحقيق متعمق في الحادث الذي وقع في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في أم حوش. ويذكر المجلس أن تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد خلص إلى أن تحاليل عينات الدم لمصابتين أفيد بإصابتهم في الهجوم المزعوم أشارت إلى التعرض لخرذل الكبريت، وكذلك ذخيرة أفيد أيضا ارتباطها بالحادث.

وتتطلع آلية التحقيق المشتركة أيضا بتقييم أولي لتقرير المعلومات المحدثة بشأن الحالة لبعثة تقصي الحقائق وغيره من المواد المتاحة بشأن مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في خان

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قرر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تُجري المنظمة عمليات تفتيش في مرفقي برزة وجمرايا التابعين لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري. كما دعا القرار حكومة الجمهورية العربية السورية إلى توفير الوصول الكامل وغير المقيد إلى المركز. وقد نُفذت عمليات التفتيش الأولى على النحو الواجب من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس. وأُخذت ٤ عينات من مركز الدراسات والبحوث - اثنتان من كل مرفق. وأشارت نتائج تحليل العينات إلى عدم وجود مواد كيميائية غير مسجلة في القوائم في العينات. وتخطط المنظمة لجولة تفتيش ثانية في النصف الثاني من هذا العام.

وقد أبلغتني المنظمة بأن بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية تواصل التحقيق في ادعاء استخدام الأسلحة الكيميائية في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل. وفي الشهر الماضي، أحال المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية معلومات مستكملة عن حالة هذه التحقيقات إلى الأمين العام

شيخون، التي أشرت إليها آنفا. ويتوقع أن يتخذ فريق القيادة قرارا بشأن إجراء تحقيق متعمق في هذا الحادث لدى استلام التقرير النهائي للبعثة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة كاربون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أتقدم

أيضا بالشكر إلى السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية، حيثما وقع، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ولذلك تدين أوروغواي بأشد العبارات أي استخدام للمواد الكيميائية السامة كأسلحة في النزاع السوري. وتشكل هذه الأعمال جرائم حرب، ويجب تقديم كل المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم إلى العدالة.

ونؤكد مجددا على إنه إلى أن يتم تدمير الترسانة الكيميائية السورية برمته، المعلنة أو غير المعلنة، أو إخضاعها للضمانات، لن نتمكن من إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية السورية نهائيا في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات السورية على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح الإسقاطات والتناقضات التي يتضمنها الإعلان الأولي. ونشير أيضا إلى التقرير الشهري الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يذكر فيه أن المنظمة تلقت الوثائق المطلوبة من سورية لتوضيح وتسوية جميع القضايا المتعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي السوري، وأن المشاورات رفيعة المستوى بشأن المسألة ستستأنف قريبا.

وتدعو أوروغواي إلى مواصلة السعي إلى توافق في الآراء سيجعل من الممكن تجاوز الخلافات فيما بين أعضاء المجلس ومنع وقوع حوادث جديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في

وكما ذكرت في البداية، استمرت علاقة العمل السلسلة بين مكتب شؤون نزع السلاح والآلية المشتركة. ويواصل مكتب شؤون نزع السلاح العمل على دعم وتيسير عمل الآلية المشتركة في إطار الاحترام الكامل لاستقلالها.

وأواصل والسيد موليه حث أعضاء مجلس الأمن على تجنب تسييس هذه المسألة. وإضافة إلى ذلك، كما ذكر الأمين العام في رسالته الأخيرة إلى مجلس الأمن، إن استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ليس مروعا في حد ذاته فحسب، بل يضر بشدة بثقة المجتمع الدولي في هيكله لعدم الانتشار. وهذا يضر بنا جميعا. لقد عملنا بشكل جماعي لإرساء نظم نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل تعزيز أمننا. وإن سمحنا بشكل جماعي بتقويض تلك النظم، فسيُسفر ذلك عن تقويض أمننا كذلك.

قبل نحو مائة عام، نص بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ على أن

«الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما في حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة، أدانه بحق الرأي العام للعالم المتحضر».

وعقب نحو مائة عام، يجب ألا نواصل الكلام فحسب بل أن نتصرف وفقا لذلك الرأي. فليس بوسعنا العودة إلى الوراء. إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تدعونا إلى «أن نستبعد تماما إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية». ويظل ذلك الاستخدام يتعذر تبريره ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن استخدام تلك الأسلحة. لقد تغيرت

سورية، وكذلك مكافحة إفلات المسؤولين عن ارتكاب هذه الفظائع من العقاب. وفي الأشهر المقبلة، سيتعين على آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة تحديد المسؤولين حتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراءات في هذا الصدد، وهي الإجراءات التي تأخرت كثيرا.

وفي الختام، نكرر دعوتنا لجميع أعضاء المجلس تجاوز الخلافات الداخلية حتى يتمكن من إيجاد حل سياسي من شأنه أن يضع حدا للعنف، ويتيح ترسيخ وقف إطلاق النار، وكفالة حماية المدنيين، ومنح الأمل لمئات الآلاف من الضحايا في تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة في سورية إلى العدالة.

وتكرر أوروغواي دعمها الكامل للعمل الجاد والمحيد للآلية المشتركة، ونثق فيما أبداه السيد إدمون موليه من خبرة وقيادة، رئيس الفريق المستقل للآلية، حتى يتمكن من تحديد مرتكبي هذه الحوادث وغيرها من الحوادث التي يتم التحقيق فيها خلال السنة الثانية من الولاية الممنوحة من المجلس في الأشهر المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.